ترينـدز للبحوث والاستـشـارات
مكتب فرنسا الافتراضي
TRENDS

أغسطس
2025

رؤى
فرانكوفونية
Visions Francophones

العدد 02

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرنكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

مقدمة العدد

1

تناول التقرير الدراسات والحلقات الإذاعية التالية:

- دورية Esprit في عددها الخاص عن تقاطع الكراهيات (عدد يوليو-أغسطس 2025).
- حلقة إذاعية بعنوان لماذا يصعب علينا فهم عصرنا؟ بث على أثير France Culture في 26 مايو 2025)،
- حلقة إذاعية بعنوان قمة الصين – الاتحاد الأوروبي: رمزية أكثر من واقعية؟ بث على أثير RFI في 19 يوليو 2025).
- حلقة إذاعية بعنوان صعود الجنوب العالمي وتفكك الهيمنة الغربية: قراءة في التحولات الجيوسياسية الراهنة، بث على أثير RFI في 12 يناير 2025).
- حلقة إذاعية بعنوان صعود الجنوب العالمي وتفكك الهيمنة الغربية: قراءة في التحولات الجيوسياسية الراهنة، بث على أثير RFI في 12 يناير 2025).

VISIONS FRANCOPHONES

من تشكّل الخرافات إلى هندسة الرأي العام

عبر تحليل للحلقات الإذاعية والدراسات المختارة التي تناولت موضوعات متباينة ظاهريًّا، لكنها مرتبطة بنيويًّا، يمكن أن نستخلص صورة بانورامية عن "زمن السرديات المتنازعة" الذي نعيشه. فما بين العلوم العصبية وتحيّزاتها الثقافية، وصعود الجنوب العالمي في الجغرافيا السياسية، ونهوض أشكال جديدة من السلطوية الفكرية، تبرز ظاهرة جامعة: تحوّل السردية إلى الأداة الجوهرية في الصراع على تشكيل الوعي الجمعي.

الحلقة الأولى، التي تناولت كيفية تصنيع الأفكار الخاطئة حول الدماغ، تضعنا أمام ما يبدو شأنًا معرفيًّا علميًّا بحتًا، لكن سرعان ما نكتشف أنه محمّل بأحكام أيديولوجية وثقافية. فأسطورة أن "الإنسان لا يستخدم سوى 10% من دماغه" أو أن "الرجال والنساء لديهم أدمغة مختلفة بيولوجيًّا تؤثر على ذكائهم أو سلوكهم"، ليست مجرد مغالطات، بل أفكار مضلّلة تستمد قوتها من هيمنة خطاب تبسيطي يوازي بين الظواهر العصبية والسلوك الاجتماعي.

ويُصبح العقل البشري، في هذا الإطار، مادة خامًا لتغذية أشكال من الحتميات البيولوجية التي تُستثمر لاحقًا في خطابات عن "الجندر"، العرق، وحتى التمييز الطبقي. وهكذا، فإن خرافات العلوم العصبية لا تبقى في المختبر أو قاعة المحاضرات، بل تنتقل إلى الثقافة الشعبية، فتغذي "الحسّ المشترك" بأساطير جديدة ترتدي قناع العلم.

هذا يُحيلنا إلى البنية نفسها التي تُستخدم في ترويج أفكار متطرفة أو رجعية: تبسيط مفرط، شحنة عاطفية، استثمار في الخوف، وتجاهل التعقيد. وكما بيّنت حلقة "تقاطع الكراهيات"، فإن الخطاب الرجعي لا ينجح لأنه عقلاني أو منطقي، بل لأنه ناجح سرديًّا، أي أنه يُقدّم قصة، فيها شرير وبطل، وضحية تُثير الحنق أو مشاعر الانتماء.

المافيا والسردية الرمادية

في حلقة الجريمة المنظمة، يظهر شكل آخر من السرديات، وهو السردية الرمادية: لا شر خالص ولا خير خالص. المافيات في بعض السياقات (مثل صقلية، أو المكسيك، أو بعض دول إفريقيا) تُقدَّم بوصفها حامية للمجتمع، أو على الأقل أقلّ شرًّا من الدولة الفاسدة أو الغائبة.

ما يثير الانتباه هنا هو أن الخطاب المافيوي يُمارس شكلًا من "الهيمنة السردية المضادة"، إذ تُمنح الجماعة المخالفة للقانون دورًا اجتماعيًّا، وتُلبِس الخارج عن الشرعية القانونية شرعية أخلاقية وشعبية. وهكذا تتحوّل القوة إلى سرد، والسلاح إلى رواية، والابتزاز إلى حماية.

هذا ما يُعيدنا إلى غرامشي، الذي يؤكّد أن الهيمنة الثقافية لا تنجح إلا إذا أقنعت الناس أنها نابعة من الحسّ المشترك، أي مما

يعتقدونه هم أنفسهم بديهيًّا. من هنا، لا غرابة أن تجد بعض المجتمعات تُفضّل التعامل مع زعيم عصابة أكثر من ضابط شرطة.

ومن ثمّ، كما تفعل الأساطير العرقية، وكما يفعل الخطاب اليميني المتطرف، فإنّ المافيا أيضًا تنتج سردية: تتحدث باسم "المحرومين"، وتمارس "عدالة بديلة"، وتملأ فراغ الدولة. ومن هنا تبرز الخلاصة الأساسية: السردية ليست مرآة الواقع، بل قوة تعيد تشكيله، وأحيانًا تحلّ محلّه.

صعود الجنوب العالمي وسردية النهوض المضاد

في الحلقة التي ناقشت كتاب «ساعة الجنوب» بإشراف دومينيك فيدال وبرتران بادي، نحن أمام إعادة ترتيب للسرديات الكبرى في العالم، لا من حيث الوقائع السياسية فقط، بل من حيث اللغة التي تصف هذه الوقائع. فالسردية المهيمنة طوال قرن كانت تقول إن «التقدّم» و«التنمية» و«الحداثة» مفاهيم تُصدَّر من الشمال (الغرب) إلى الجنوب (العالم الثالث/النامي). أما اليوم، ومع تحوّلات العقدين الأخيرين، فقد بدأنا نشهد بروز سردية مضادة: الجنوب ليس تابعًا بل فاعل، ليس متأخرًا بل مختلف، ليس مهمّشًا بل صاحب بديل.

هذه السردية لا تقتصر على الخطاب السياسي أو الاقتصادي، بل تُنتج أدواتها المعرفية والثقافية. في وصف برتران بادي، الجنوب لم يعد مجرد «جغرافيا سياسية» بل «حالة ذهنية»، وشكل من أشكال الوعي بالظلم التاريخي والاستبعاد. السردية هنا ليست رواية انتصار، بل رواية معاناة مقاومة.

وما يُميّز هذه السردية هو أنها تعتمد على تراكب ثلاثي:

1. الذاكرة الجمعية: جنوب متنوع لكنه يتشارك تجارب الاستعمار، والإذلال، والتبعية.
2. الإقصاء البنيوي: الجنوب مقصى من مؤسسات اتخاذ القرار (مثل مجلس الأمن، صندوق النقد).
3. رغبة في إنتاج معايير جديدة: الجنوب لا يريد فقط أن يُسمَع، بل أن يحدّد القواعد.

في مواجهة سردية «النظام العالمي الليبرالي»، تبرز سردية الجنوب التي تطالب بـ«عدالة سردية» قبل العدالة السياسية.

وضمن هذه الحركة، تظهر قوى غير تقليدية (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا، نيجيريا) تحاول إعادة تعريف مفاهيم مثل: الشرعية، التدخل، السلام، الديمقراطية. وفي كل هذا، تلعب سردية المظلومية والتهميش دورًا أساسيًّا. ما يربط هذه السردية بسابقتها عن المافيا، أو بالخرافات العلمية، هو أنها لا تعمل بفضل ما تقدّمه من حلول، بل بفضل ما تفضحه من تناقضات في النظام القائم.

والأهم، أن صعود الجنوب لا يُترجم دائمًا إلى مواقف تقدمية أو حقوقية؛ إذ إن بعض أنظمة الجنوب تبني سرديات مضادة من داخل سلطويات محافظة أو عسكرية. وهنا نعود إلى معضلة: من يملك الحق في إنتاج السرد؟ وهل السرد المضاد دائمًا أكثر أخلاقية من السرد المهيمن؟

دوريات / مجلات

تقاطع الكراهيات وصناعة السرديات الرجعية في الغرب

دورية (عدد يوليو-أغسطس 2025)

منذ بضع سنوات، أصبح مطالعة صفحات «الأفكار» في الصحافة كافيًا ليدحض مقولة اندثار «المثقف العضوي» الذي حُكم عليه بأن يكون مجرد أثر من آثار القرن العشرين. فالمقالات والحوارات المخصَّصة لألكسندر دوغين، منظّر الكرملين، أو لكورتيس يارفن، المهندس المعجَّل والحامل لواء الترامبية، أو للفيلسوف الإنكليزي نيك لاند صاحب «الأنوار المظلمة»، تكشف وعيًا متزايدًا بأنّ وراء النجاح السياسي للحركات السلطوية واليمينية المتطرفة عملًا أيديولوجيًّا حقيقيًّا يؤتي ثماره اليوم. ويزداد هذا الانطباع قوة حين نلاحظ أنّ هذه الشخصيات، برغم تباينها، تتشارك مراجع كثيرة حتى تكاد توحي بوجود متنٍ نظري متماسك: الفقيه النازي كارل شميت، والملَكي المعادي للثورة ولليهود شارل موراس، والباطني الإيطالي «الفاشي الفائق» يوليوس إيفولا، من دون أن ننسى نيتشه أو هايدغر، اللذين ظلّت أعمالهما معينًا لا ينضب لليمين المتطرف.

وهكذا حظي، إلى جانب مفهوم «المثقف العضوي»، مفهومٌ آخر طرحه أنطونيو غرامشي بحظوة لا تقل مفارقة وإشكالية: فـ «الهيمنة الثقافية» يُقال إنها انتقلت من اليسار إلى اليمين الذي «ربح معركة الأفكار» كما يُردَّد بلا كلل. وهذا خلطٌ بين القدرة على رفع الصوت ووضع قضايا على الأجندة الإعلامية بدعم من أوليغارشيين جدد، وبين العمل الفكري العميق. كما أنّه يغفل الجانب الأهم في مفهوم الهيمنة الثقافية عند غرامشي، وهو شروط بلورة الأفكار ونشرها في النسيج الاجتماعي ومؤسساته الملموسة. فالمعركة السياسية لا تدور، عند غرامشي، في سماء الأفكار، بل في التجربة الحسية للرجال والنساء، حيث يشعرون بانتمائهم إلى المجتمع، وهو ما سمّاه «الحسّ المشترك».

وبهذا المنظور، فإن انتشار أفكار اليمين المتطرف في المجتمعات الديمقراطية أمر لا يمكن إنكاره. ففي بضع سنوات، لاقت الطروحات السياسية المبنية على طبعنة اللامساواة، وصناعة كبش فداء من جماعات اجتماعية، ومدح السلطة القوية، صدى متعاظمًا. أما المعارضون – وهم كثر مع ذلك – فيواجهون رياحًا معاكسة اليوم. فالنجاح العالمي لـ«نظرية الاستبدال العظيم» ليس سوى مثال واحد على الانتشار الكاسح لفكرة يمينية متطرفة. وأولئك الذين تقزّزهم هذه النظرية لم يعد بإمكانهم تجاهلها فحسب، بل عليهم دحضها بالحجج. فإذا كان ثمة مؤشر إلى نجاح اليمين المتطرف، فهو أنّ خطابه ارتدى وجه «الحسّ المشترك».

في فرنسا، كان رجل وكتاب على قدر خاص من البصيرة حيال هذا التحوّل قبل أن يصير جليًّا. ففي عام 2002، نشر دانيال ليندنبيرغ، مؤرخ الأفكار وأستاذ بجامعة باريس 8 سان دوني وعضو مجلة إسبري، كتابه "الإنذار بالانضباط"[2]. حدّد فيه بروز ثقافة «نيورجعية» في المشهد الفكري الفرنسي، حمل لواءها مفكرون من آفاق سياسية شتى، بمن فيهم من اليسار، اتخذوا من «المواجهة مع الواقع[3]» (صعود الإسلاموية، انعدام الأمن، إفراط الفردانية والنسوية...) ذريعةً للانخراط فعليًّا في نقد الديمقراطية الليبرالية. هذا الكتاب، الذي أثار جدلًا حادًا آنذاك، غدا اليوم علامةً على مسار عام لم يفتأ يؤكَّد. وإذا كان خطابه ركّز أساسًا على فرنسا، فإنّه اندرج منذئذٍ في تطور أوروبي متقارب. لقد مضت ثلاثة وعشرون سنة منذ صدوره، ويروم هذا الملف، دون تحديثٍ لتحليل ليندنبيرغ الذي ما زال راهنًا، أن يستعيد ويطوّر بعض حدوسه في سياق سياسي وجيوسياسي بات مضطربًا بفعل القوى السلطوية والرجعية.

إن فحص قابلية المجتمعات الديمقراطية المتزايدة لأفكار اليمين المتطرف يدعو إلى التوقف عند شخصيات تكشف مراجعُها – لكن الأهم مساراتُها – تبدّلَ إحداثيات النقاشين السياسي والفكري. ويقتضي الأمر تحديد موضوعات (الهوس بالهجرة، الإسلام، السيادة، نقد حقوق الإنسان...) وخطوط انقسام (مثلًا داخل النسوية)، وتهجينات غير متوقعة (كدعوى الإلحاد «اليهودي-المسيحي»)، وأنماط تداول (لا سيما داخل الفضاء عبر الأطلسي) تفرض حضورها في فضاءات عمومية غيّرها الرقمي. كما يجب مواجهة مشكلة تعريف الظاهرة: فالمحافظة والرجعية والفاشية ليست شيئًا واحدًا. وتنطوي تيارات الفكر التي تستلهمها اليمينيات المتطرفة العالمية على قدر من الهجنة جعل بعضهم يظنّها عقبة أمام دينامية كلية؛ غير أنّ الأمر ليس كذلك. فإذا لم تكن تناقضاتها قاتلة، فلأنّ ما يجمعها هو كراهية دولة القانون الليبرالية، وهو محرك يحل محل مشروع مجتمعي غائب. وبينما ظلّ «تلاقي النضالات» أفقًا بعيد المنال لحركات اليسار، يبرهن «تلاقي الكراهيات» على فاعلية وإنتاجية سياسية.

لكن إعادة ما يحدث اليوم إلى عمق تاريخي ومقارن تبرز درسًا آخر: إن الأفكار تتسرَّب وتعمل في المجتمعات على المدى الطويل. فحين كانت القوى الديمقراطية تظنّ – خطأً – أنّ بعض المعارك حُسمت نهائيًّا، كان آخرون يشحذون أسلحتهم بصبر، واعين تمام الوعي بقيمة العمل الفكري في السياسة. وعلى اليسار أن يعود إلى هذا العمل اليوم إذا أراد يومًا أن يعيد رسم ملامح «حسّ مشترك» ديمقراطي حقًا ومحرِّر.

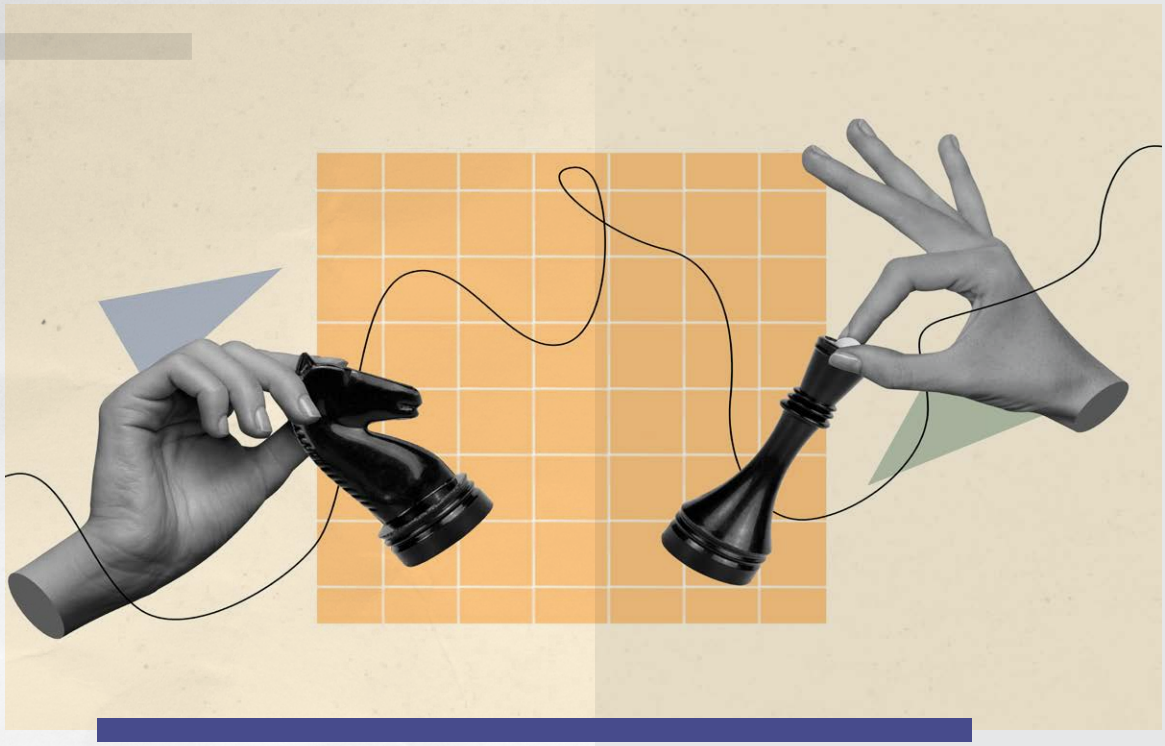

إعادة تعريف سوق المثقفين الرجعيين

طرح دانيال ليندنبيرغ في كتابه "الإنذار بالانضباط" سؤالًا غير مألوف في زمانه، عندما تساءل عن دور المثقف اليميني المتطرف في اقتصاد النقاش العام سنة 2002. كانت عبارة «المثقف اليميني المتطرف» آنذاك لا تزال تعدّ استفزازية أو مبالغًا فيها. لكن حين حاول روبير مينار عام 2016 أن يجمع ما يُسمّى «اليمين خارج الأسوار» في مدينة بيزييه، فشل سياسيًّا على صعيد البنى الحزبية، لكنه نجح في إحداث صدى إعلامي: إذ أبدى جان-إيف لو غالو، صاحب فكرة «الأفضلية الوطنية»، ابتهاجه لأن الصحافة كلها تحدّثت عن لقاء «المثقفين اليمينيين المتطرفين»: «يا له من اعتراف على كل حال!». ومنذ ذلك الحين، لم يعد من غير المألوف في السوق الثقافي أن يكون المثقف من اليمين المتطرف.

لا يمكن فهم هذه الظاهرة من دون الإشارة أولًا إلى التحولات المادية في شروط إنتاج الأفكار والنخب الرجعية.

بناء منظومة بيئية

على مدار عشرين عامًا، انتقلت المسألة من إنتاج خالص للسلع الثقافية – أساسًا الكتب – إلى بناء عرض سياسي لإعادة إنتاج الهوية الإثنية-الثقافية، كما يتجلى في "الزيمورية" (نسبة إلى إريك زيمور). وقد تحقق ذلك بفضل عمل صبور وطويل لبناء منظومة سياسية وإعلامية. عندما صدر "الإنذار بالانضباط"، كان يشير إلى هيمنة ثقافية لا تزال نسبية. فدور النشر اليمينية المتطرفة لم تكن تتجاوز الخمسين، وكلها ذات طابع سري تقريبًا. بعض الكتّاب مثل ألان سورال، كانوا ينشرون أحيانًا لدى دور نشر لا تنتمي لليمين المتطرف.

وبعد تأسيسه لحركته السياسية المساواة والمصالحة عام 2009، أنشأ سورال شركته الخاصة الثقافة للجميع، التي كانت دار نشر ومكتبة إلكترونية. بينما فقد كتّاب آخرون دعم دور النشر مع تصاعد راديكاليتهم. رونو كامو، بعد أن خسر دعم داري P.O.L وفايار، لجأ إلى النشر الذاتي، معتمدًا على شبكات توزيع مثل Culturag Fnac.

استطاع اليمينيون الجدد تحويل مجلة العناصر، وهي مجلة محدودة التأثير منذ 1973، إلى منشور يُباع في الأكشاك. وأصبحت منبرًا أساسيًّا لمثقفين مثل جاك جوليار، أندريا

كوتاراك، جاك سابير، وميشيل أونفراي الذين ودّعوا اليسار عبر صفحاتها. في بلد يضم 10,000 دار نشر (2014)، وتُهيمن مجموعتان فقط على نصف السوق، فإنّ إنشاء دور نشر مستقلة كان الحل الأمثل للمثقفين اليمينيين. واستغلال "اقتصاد الفضيحة" مكّن تلك المشاريع الصغيرة والمؤقتة من تحقيق نجاحات ملفتة في بعض الأحيان.

لا تتسم الاستقلالية دائمًا بالطابع التنظيمي نفسه مثل حالة ألان سورال (فميشيل أونفراي، مثلًا، أسس مجلته الجبهة الشعبية، لكنه لا يزال ينشر عبر دور نشر رئيسية). في عام 2021، تأسست منشورات الغاضبين برأسمال 1000 يورو، مستخدمة استراتيجية الجبهة الشعبية نفسها في بيع الاشتراكات المسبقة. وأطلقت في يناير 2022 المجلة المصوّرة الساخرة لافوريا بقيادة رسام الكوميكس مارسو، والكاتب لوران أوبرتون، ويوتيوبر باباسيتو، وحقق العدد الأول مبيعات بلغت 60 ألف نسخة.

تنضم هذه المشاريع إلى عناوين أخرى تأسست منذ 2002 مثل كوزور وفيغارو فوكس، التي تتشارك في غياب التحقيقات الصحفية أو المعلومات الجديدة، إذ يشتريها القرّاء فقط لتأكيد آرائهم.

هذه الظاهرة لا تعكس بالضرورة توسعًا في السوق، بل ربما العكس؛ ففي ستينات القرن الماضي، كانت بعض الصحف اليمينية مثل مينوت تطبع 140 ألف نسخة، وريفارول 50 ألفًا، وإكرير دو باري 25 ألفًا. لكن صعود الجبهة الوطنية في الانتخابات أضعف الصحافة اليمينية، إذ بدأ الناخبون يفضّلون التصويت بدلًا من شراء الصحف.

كما تُباع مجلات مثل كوزور حاليًّا بنحو 7000 نسخة فقط، وبقاؤها يعتمد على دعم رجال أعمال أثرياء، مثل شارل غاف، الذي أنقذ كوزور من الإفلاس عام 2018.

أما مجلة فالور أكتوييل، فقد انخفض توزيعها من 110,000 نسخة في 2019 إلى 82,000 في 2024، ما يشير إلى أن جمهور زيمور ربما انتقل من القراءة إلى التصويت. هكذا، يبدو أن ازدهار هذا القطاع الإعلامي لا يخفي طبيعته الفئوية. نموذج آخر لهذا الاتجاه هو موقع Fdesouche الذي يقتصر على أخبار الهجرة والجريمة، في تجاهل تام للسياسة الدولية أو الاقتصاد. وقد انسجم هذا التوجّه مع "النرجسية الجماعية" التي تميز المرحلة.

تحول هيكلي في السوق الفكرية

لطالما كانت السوق الفكرية منقسمة بين «السوق الأكاديمية»، و«السوق الإعلامية». لكن وسائل التواصل وتكنولوجيا المعلومات غيّرت ذلك:

1. بفضل مؤشرات مثل h-index (منذ 2005) لقياس التأثير الأكاديمي.
2. من خلال وسائل التواصل التي تسمح للباحث بدخول السوق الإعلامي مباشرة واكتساب شرعية مزدوجة.

وقد أثبتت الدعاية الرجعية ملاءمتها لهذا النموذج الجديد، فظهرت شخصيات مثيرة للجدل من الوسط الأكاديمي.

أشهر هذه الحالات هو العالم السياسي لوران بوفيه، الذي تحوّل بعد 2012 إلى شخصية مثيرة للجدل على وسائل التواصل، ما منعه من التعليم في جامعة سانس بو سان جيرمان، وحرمه رئاسة مركز Cevipof. لكنه تصدّر تصنيفات المؤثرين الأكاديميين عامي 2017 و2019. وأنشأ حركة الربيع الجمهوري سنة 2016، التي اعتمدت خطابًا قوميًّا هجوميًّا. وقد أظهرت التحليلات أن أعماله غير الأكاديمية أصبحت تمثل 38% من الاستشهادات به.

ومن جهة أخرى، أسّس أساتذة غير مختصين في السياسة مرصد مناهضة الفكر ما بعد الاستعماري (2021)، بتمويل من الملياردير بيير-إدوار ستيرين. ومنهم زافييه-لوران سالفادور (متخصص في الفرنسية القديمة)، وجان زلاموفيتش (أستاذ اللغة الإنجليزية)، اللذان حققا قفزات في الظهور الإعلامي من دون أن يكون لذلك صدى أكاديمي حقيقي.

وقد نشرا معًا كتبًا مثل العلوم الإنسانية تحت الهجوم (2024) وضد ظلامية الووك (2025) لدى المنشورات الجامعية الفرنسية (PUF) وبرغم هذا، لم يُعترف بهما ضمن المجال الأكاديمي، إذ لا تتجاوز مؤشرات h-index الخاصة بهما الـ5.

زيمور: من الجدل إلى المشروع السياسي

نموذج الاستقلالية الأكثر وضوحًا هو إريك زيمور. بعد أن رفضت ألبين ميشيل نشر كتابه عام 2021، أسس دار نشر خاصة برأسمال 2500 يورو، وحقق 240 ألف يورو خلال ستة أشهر. ما أتاح له تأسيس حزبه الاسترداد.

في نقاش عام 2020 مع ميشيل أونفراي، قال زيمور: «نحتاج إلى ثورة رجعية». وعلى الرغم من رفضه لحقوق الإنسان والعالمية، فإنه يرى في الثورة الفرنسية قيمًا وطنية. ويعدّ مايو 1968 بداية السقوط. زيمور، الذي بدأ محافظًا، حظي بإعجاب جان-ماري لوبان الذي قال: «زيمور مفسّر جيد لأفكارنا منذ 35 عامًا».

نجح زيمور في تجسيد عرض ثقافي رجعي متكامل. وفي سباق الرئاسيات 2022، تفوّق بوضوح على مارين لوبان في محركات البحث، وجذب الفئات الاجتماعية العليا والمتقاعدين. وفي مدن مثل نويي-سور-سين، حقق نسبة 19%، شبيهة بما حصل عليه FN سنة 1984.

تخلى زيمور عن مواقفه النقدية لليورو كي لا يخسر تأييد الفئات الميسورة، على عكس لوبان التي كانت شعبيتها تتراجع عند الحديث عن الخروج من اليورو.

الخاتمة: المثقف الرجعي كمقاول ثقافي

منذ صدور كتاب "الإنذار بالانضباط"، تحوّل المثقفون اليمينيون إلى مقاولي أفكار يعملون ضمن شبكات، من دون الحاجة لشرعية أكاديمية راسخة. ومع دخول مجموعات إعلامية كبرى مثل مجموعة بولوري على الخط، بات هؤلاء يشكلون نظامًا دعائيًّا متكاملًا، يشمل حتى أسماء مثل جوردان باردیلا وألان دو بونوا في دور نشر عريقة.

هذا كله سمح بتقارب إيديولوجي: فعلى الرغم من العداء التقليدي لأمريكا، أصبح هؤلاء المؤثرون مناصرين للغرب بحكم عدائهم للعالم العربي الإسلامي، والعداء للإسلام أصبح نقطة التقاء بين اليسار المنشق واليمين المتطرف.

وفي النهاية، فإن نجاح الخطاب الرجعي يعود إلى قدرته على استبدال النظرية بالسردية الغاضبة. هذه السردية تنتج بسرعة، وتمنح مؤلفيها سلطة أخلاقية، لكنها لا تسعى إلى هيمنة ثقافية بقدر ما تهدف إلى ترسيخ هوية جماعية لفئة برجوازية. وهذا ما يجعل "الزيمورية" عرضًا ثقافيًّا أكثر من كونها برنامجًا انتخابيًّا.

1 برامج إذاعية

قمة الصين – الاتحاد الأوروبي: رمزية أكثر من واقعية؟

rfi

أجواء مشحونة

تُعقد القمة بين الصين والاتحاد الأوروبي في 24 يوليو 2025 في العاصمة بكين، في مناسبة كان يفترض أن تكون احتفالية بمناسبة مرور خمسين عامًا على العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين. لكن الواقع يشير إلى قمة متوترة تغلب عليها الحسابات الجيوسياسية والنزاعات التجارية. فبدلًا من تقارب محتمل كان يُتوقع أن يحصل في ظل السياسات العدائية لإدارة ترامب تجاه بكين، ازداد التباعد الأوروبي الصيني وتفاقمت الخلافات.

الخلل التجاري والهيمنة الصناعية الصينية

أحد أبرز عوامل التوتر هو الخلل في الميزان التجاري، حيث تعاني أوروبا عجزًا تجاريًّا ضخمًا يقدّر بـ357 مليار دولار لمصلحة الصين. تتهم بروكسل بكين بممارسات غير عادلة، أبرزها دعم الدولة للقدرات الإنتاجية الزائدة، ما يؤدي إلى إغراق الأسواق الأوروبية بمنتجات منخفضة التكلفة؛ ولاسيما في قطاعات كصناعة السيارات الكهربائية. وتشير أورسولا فون دير لاين إلى أن "الصين لا تُصدّر فقط منتجاتها، بل تُصدّر أزماتها البنيوية".

التضاد الجيوسياسي والموقع الصيني

تتعقد العلاقة بفعل تقارب الصين مع روسيا في ملف أوكرانيا، ودعمها لإيران، وموقفها العدائي من تايوان، وهو ما يرفضه الاتحاد الأوروبي. تنظر بروكسل إلى هذه التحالفات كتهديدات مباشرة للنظام الدولي، في حين تسعى بكين إلى تكريس موقعها ضمن "الجنوب العالمي" كقوة مناهضة للغرب. هذا التوجه يكرّس تناقضًا بين نموذج سياسي سلطوي ومركزي تقوده بكين، ونموذج ليبرالي متعدد الأقطاب تدافع عنه أوروبا.

قضية التكنولوجيا ونقل المعرفة

من القضايا الجوهرية مسألة السيطرة على التكنولوجيا. فبينما تسعى الصين لاستقلال تكنولوجي، فهي في الواقع تعتمد على الاستثمارات الغربية والتكنولوجيا الأوروبية لتغذية صناعاتها المتقدمة. تحاول جذب الشركات الأوروبية لإقامة مراكز أبحاث على أراضيها، لكنها في المقابل تفرض قيودًا على نقل تقنياتها إلى الخارج. تشير تحذيرات أوروبية إلى أن بكين تستغل الاستثمارات الأجنبية في تطوير قدراتها ثم تغلق الأبواب أمام الشراكة العادلة.

الصناعة الخضراء والسيارات الكهربائية: ساحة الصراع الجديدة

تمثل صناعة السيارات الكهربائية تحديًّا مركزيًّا، وقد باتت الصين رائدة في هذا المجال بفضل الدعم الحكومي والتخطيط البعيد المدى، ما وضع الصناعة الأوروبية أمام اختبار وجودي، تمثل في تزايد الصادرات الصينية من السيارات إلى أوروبا، في وقت تباطأت فيه صادرات الأخيرة إلى الصين. وتخشى بروكسل من أن تصبح هذه العلاقة أداة لإضعاف الصناعات الأوروبية لا شراكة مربحة للطرفين.

أوراق الضغط الأوروبية

برغم التحديات، تمتلك أوروبا أوراق قوة قد تستثمرها بشكل أفضل. أبرزها كونها سوقًا حاسمة للمنتجات الصينية؛ وخاصة في ظل القيود الأمريكية المتصاعدة. كما تملك أوروبا القدرة على التشريع الصارم لمنع الإغراق والحفاظ على الملكية الفكرية. هناك أيضًا تعويل على استراتيجية "خفض التبعية" (derisking)، بدل "فك الارتباط" الكامل (decoupling)، كنهج أكثر واقعية لضبط العلاقة مع الصين من دون خسائر فادحة.

معضلة التوافق الأوروبي

لكن الاتحاد الأوروبي يواجه عائقًا داخليًّا هو صعوبة توحيد الموقف بين أعضائه. فبينما تميل دول مثل فرنسا وهولندا إلى التشدد، تفضّل ألمانيا وإيطاليا مواقف أكثر مرونة، بسبب عمق استثماراتهما في الصين. هذا التباين يحدّ من فاعلية الضغوط الأوروبية، ويفسح المجال للصين لممارسة سياسة "فرّق تسد" في تعاملها مع دول الاتحاد.

أهداف الصين من القمة: امتصاص الضغط وتوسيع النفوذ

بالنسبة إلى بكين، لا تمثل القمة فرصة للتسوية بقدر ما هي مساحة للدفاع عن مكاسبها الاقتصادية، وتوسيع نفوذها التقني والصناعي. تسعى الصين إلى فتح أبواب الاستثمار في أوروبا؛ ولاسيما في قطاعات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الخضراء، لكن من دون تقديم تنازلات متعلقة بالتكنولوجيا أو الشفافية التجارية. وتُظهر السياسات الصينية أن هدفها هو تصدير الفائض الصناعي إلى أوروبا مع الاحتفاظ بأدوات السيطرة في الداخل.

توقعات القمة: حوار أم تصعيد؟

تشير المؤشرات إلى أن القمة ستكون أقرب إلى حوار طرشان. فالمواقف متباعدة: أوروبا تريد إصلاح التوازن التجاري، وحماية صناعاتها، وضبط التكنولوجيا، بينما لا تظهر الصين رغبة فعلية في تقديم تنازلات. على العكس، تعمل على تعزيز قبضتها الاقتصادية وتسريع وتيرة التفوق التكنولوجي في وقتٍ تعاني فيه أوروبا بطئًا في الاستجابة وضعفًا في التنسيق.

في انتظار تحولات بنيوية

تعكس القمة حالة عالم متعدد الأقطاب يشهد اختلالات في موازين القوى، لا يمكن تجاوزها بإجراءات تكتيكية فقط. تحتاج أوروبا إلى استراتيجية صناعية متكاملة، وقوة تفاوضية جماعية، وربما مراجعة عميقة لنموذجها الليبرالي المنفتح في عالم تسوده الحمائية والتنافس الشرس. أما الصين، فعليها أن تدرك أن الهيمنة الاقتصادية لا يمكن أن تستمر من دون شراكة مسؤولة مع القوى العالمية الأخرى.

وفي حال فشل الطرفين في خلق آلية للتوازن، فإن مسار التوتر مرشح للتصعيد، مع ما يحمله من آثار على الاستقرار الاقتصادي العالمي، وسلاسل الإمداد، ومستقبل النظام التجاري الدولي.

2

صعود الجنوب العالمي وتفكك الهيمنة الغربية: قراءة في التحولات الجيوسياسية الراهنة

rfi

"

يعيش النظام الدولي اليوم لحظة فارقة، إذ تتراجع الهيمنة الغربية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويبرز ما يُعرف بـ"الجنوب العالمي" بوصفه قوة صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد اللعبة الدولية. يعود هذا التحول إلى تراكم تاريخي من التهميش، والهيمنة الاستعمارية، وتكرار إخفاقات القوى الكبرى في تحقيق عدالة دولية شاملة. هذا الصعود لا يتجلى فقط في البنية الاقتصادية، بل يتخطاها إلى الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية، في لحظة يسود فيها التعدد ورفض الأحادية القطبية.

"

في هذا السياق، جاءت إسهامات المفكرَين دومينيك فيدال وبرتران بادي، لتسلط الضوء على نشوء ما يسمونه "ساعة الجنوب"، أي لحظة التحول الجذري التي يتبوأ فيها الجنوب العالمي مركز الصدارة في رسم ملامح النظام الدولي الجديد.

تعريف الجنوب العالمي

الجنوب العالمي لا يُقصد به دلالة جغرافية بحت، بل هو مفهوم سوسيولوجي وسياسي يعبر عن مجموع الدول والمجتمعات التي تعاني التهميش التاريخي، سواء من حيث السلطة السياسية أو التوزيع العادل للثروة أو المشاركة في صوغ المعايير الدولية. وعلى الرغم من التباين الكبير بين الصين والسنغال أو بين الهند والبرازيل، فإن ما يوحد هذه الدول هو الشعور المشترك بالظلم، والرغبة في مراجعة المنظومة العالمية.

من هنا، فإن "الجنوب" لا يشير إلى قارة أو منطقة، بل إلى موقع رمزي في العلاقات الدولية، يمثل الطرف المهمّش في مواجهة "الشمال" المتخم بالسلطة والموارد. ويُمثّل "الجنوب" كتلة غير متجانسة لكن تربطها ذاكرة استعمارية مشتركة وتجربة تهميش في النظام العالمي ما بعد الحرب.

دوافع صعود الجنوب

يُحدد برتران بادي ثلاثة محددات رئيسية تقف وراء صعود الجنوب العالمي:

1. الذاكرة الجمعية للإذلال والاستعمار: وهي ذاكرة حية لا تزال تؤطر التصورات والهويات السياسية في دول الجنوب، وتخلق شعورًا جماعيًّا بالحاجة إلى الثأر الرمزي من الماضي الاستعماري الغربي.
2. الإقصاء من منظومة الحكم العالمي: برغم الاستقلالات الوطنية، فإن المنظومة الدولية – وبالخصوص الأمم المتحدة ومجلس الأمن – بقيت رهينة لتوازنات الحرب الباردة، ولم تفتح المجال لتمثيل حقيقي للجنوب.
3. الصراع حول المعايير الدولية: الجنوب يطالب بالمشاركة في صوغ قواعد النظام العالمي، التي كانت حكرًا على الغرب لقرون، وهو ما يُعرف بـ"معركة المعايير"، إذ باتت الدول غير الغربية تطالب بتعرفات جديدة للشرعية، والتدخل، والحقوق.

إشكالية تمثيل الجنوب داخل الأمم المتحدة

يشكل مجلس الأمن نموذجًا فجًّا لاختلال ميزان القوى الدولي؛ فبرغم أن معظم القضايا التي يناقشها تقع في الجنوب، فإن من يتخذ القرار بشأنها هي القوى الخمس الكبرى الدائمة العضوية التي صاغت العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وتبرز الحاجة الملحة لإعادة هيكلة الأمم المتحدة بما يمنح دول الجنوب دورًا فعّالًا. يطرح المفكر كوفي عنان – كما يذكر فيدال – فكرة التصويت وفقًا لوزن الشعوب، أي إعطاء صوت يعكس عدد السكان لكل دولة، ما يجعل تمثيل الجنوب أكثر واقعية.

نهاية الأحادية القطبية وعودة السيادة المتعددة

شهد العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي مرحلة من "اللحظة الأمريكية"، حيث ساد تصور أن الولايات المتحدة هي القطب الأوحد. لكن هذه الأحادية سرعان ما واجهت تحديات من صعود الصين والهند والبرازيل، فضلًا عن التحولات التكنولوجية والاجتماعية التي خلقت مراكز قوة جديدة.

ويعكس سلوك روسيا في أوكرانيا مثالًا على هذا التحول. فقد سعى بوتين إلى تقديم نفسه مدافعًا عن الجنوب ضد "الاستعمار الغربي"، برغم أن روسيا ليست جزءًا من الجنوب. هذه "المناورة الجيوسياسية" تكشف هشاشة الانقسام التقليدي بين الشمال والجنوب.

فلسطين وأوكرانيا... مرآة الانقسام العالمي

مثّلت القضيتان الفلسطينية والأوكرانية مشهدين يعكسان مدى الانقسام داخل المجتمع الدولي:

- في حالة فلسطين: تتماهى معظم دول الجنوب مع القضية الفلسطينية بوصفها نموذجًا كلاسيكيًّا للاستعمار الحديث، وقد باتت تُجسد معاناة الجنوب من الإقصاء والاحتلال والتجاهل الغربي. وهذا ما يفسر الدعم الواسع للقضية في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية.
- في حالة أوكرانيا: ينظر كثير من دول الجنوب إلى الحرب الأوكرانية من زاوية مختلفة عن الغرب، حيث يرونها صراعًا بين قوى كبرى لا يعنيهم مباشرة، بل يعدونها فرصة لإعادة التوازن الدولي.

التعاطف الشعبي.. بناء "أممية من المعاناة"

في حديثهما، يُشير فيدال وبادي إلى ظاهرة جديدة: "أممية المعاناة"، أي أن هناك تضامنًا شعبيًّا يتجاوز الدول بين شعوب الجنوب، وحتى بعض المجتمعات المهمّشة في الشمال. هذا التعاطف لا تحركه الأيديولوجيا أو الدين، بل الإحساس الإنساني المشترك بالظلم.

مشهد الطلاب في الغرب المتضامنين مع فلسطين، أو رفع أعلام غزة في احتجاجات الجيليت جون في فرنسا، يعكس تماهيًا بين مطالب الجنوب ومعاناة الطبقات الدنيا في الشمال. هذا يُعيد صوغ العلاقات بين "الجنوب السياسي" و"الجنوب الاجتماعي".

مستقبل النظام الدولي وتحديات الشراكة

يشير الكاتبان إلى إخفاق الغرب في بناء شراكات حقيقية مع دول الجنوب، بسبب العجرفة ورفض الاعتراف بنديّة الآخرين. بينما أظهرت دول مثل الصين وروسيا قدرة على استثمار مشاعر التهميش لتوسيع نفوذها.

لكن صعود الجنوب لا يعني نهاية الغرب، بل دعوة لإعادة توزيع السلطة العالمية بطريقة أكثر عدلًا. والتحدي هو بناء "نظام متعدد الأقطاب متضامن"، لا مجرد تنافس بين قوى كبرى جديدة.

خاتمة

يمثل صعود الجنوب العالمي لحظة كاشفة في تاريخ العلاقات الدولية. لحظة تعكس نفاد صبر شعوب العالم الثالث من التهميش والهيمنة، لكنها أيضًا فرصة لإعادة تخيل النظام العالمي على أسس من العدالة والشراكة والتعددية.

إن ساعة الجنوب لا تعني تفوقًا عسكريًّا أو اقتصاديًّا، بل استعادة للكرامة التاريخية، وتأكيد لحق الشعوب في رسم مصيرها. ومن هنا، فإن المطلوب من القوى الكبرى – وبالخصوص الغربية – ليس مجرّد الاعتراف بهذه الحقيقة، بل الشروع في إصلاحات جادة وعميقة لمنظومة الحكم العالمي، قبل أن يُفرض عليها نظام جديد من خارج إرادتها.

3

لماذا يصعب علينا فهم عصرنا؟

الحاضر كفخّ إدراكي

تبدأ الحلقة الإذاعية، بسؤال جوهري: "أيّ حاضر نعيش؟". وهو سؤال لا يُطرح بوصفه استفهامًا مباشرًا، بل كمدخل تأمليّ إلى أزمة الإدراك الجماعي في زمن معقّد، تداخلت فيه التحولات المناخية، والموجات الشعبوية، والانهيارات القيمية، مع أزمة عميقة في أدوات فهم العالم.

يستشهد الكاتب والفيلسوف البلجيكي ستيفان هيرتمانس ضيف الحلقة، بقول فيكتور كليمبيرر، :«إن الإنسان المعاصر لا يعرف شيئًا»، معتبرًا أن من يعيش الحاضر غالبًا ما يكون غير قادر على استيعابه كحدث، لأن الحدث، وفقًا له، لا يتجلّى إلا بعد اكتماله. هذه الفرضية التأسيسية تُعيد التفكير في المعرفة الزمنية: ليس كقدرة على فهم اللحظة، بل كمحاولة دائمة للحاق بما مضى وفُقد.

يستشهد الكاتب والفيلسوف البلجيكي ستيفان هيرتمانس ضيف الحلقة، بقول فيكتور كليمبيرر، :«إن الإنسان المعاصر لا يعرف شيئًا»، معتبرًا أن من يعيش الحاضر غالبًا ما يكون غير قادر على استيعابه كحدث، لأن الحدث، وفقًا له، لا يتجلّى إلا بعد اكتماله. هذه الفرضية التأسيسية تُعيد التفكير في المعرفة الزمنية: ليس كقدرة على فهم اللحظة، بل كمحاولة دائمة للحاق بما مضى وفُقد.

من عقلانية الحداثة إلى فوضى "ما بعد الحقيقة"

يرى هيرتمانس أن القيم المؤسسة للحداثة، من مثل العقلانية، والحرية، والحقيقة العلمية، لم تعد تملك الفاعلية التفسيرية أو التأثيرية نفسها؛ فقد ساد خلال العقود الأخيرة نمط من "الهيدو-فاشية" (hedofascisme)، إذ تصبح اللذّة الفردية معيارًا وحيدًا للسلوك، حتى ولو على حساب العدل والمجتمع.

كما أن منصات التواصل الاجتماعي -التي بُشّر بها كفضاء للتحرر المعرفي- تحوّلت إلى بيئات تغذّي "الحقيقة البديلة" عبر تقنيات التكرار والصدى، إذ تُنتَج الحقيقة لا بوصفها وصفًا لما هو كائن، بل كصورة مصنوعة لغويًّا. يقول هيرتمانس، مستحضرًا جوبلز: «لسنا بحاجة إلى الحقيقة، بل إلى تكرار ما نقوله حتى يصبح هو الحقيقة».

الأوهام الرقمية وسقوط المشروع التنويري

يخصّص هيرتمانس جزءًا مهمًّا من طرحه لنقد يوتوبيا الإنترنت. في السبعينات، كان يُنظر إلى الشبكة كأداة ديمقراطية تمنح المعرفة للجميع، لكنها اليوم صارت وسيلة تشويه للمعنى، وانهيار لمفهوم "التحقق". يقول: «إن الاستعمال السيئ للإنترنت يفوق بكثير الاستخدام الذكي له». وهو ما يجعل المعرفة غير قادرة على المنافسة في زمن السرعة، إذ يُحتفى بالعبارة المختزلة والمحتوى العاطفي أكثر من الحجة العقلانية.

في هذه السياقات، يشير إلى أنه حتى الذكاء الاصطناعي، كأداة لغوية، لا يمكن فصله عن أبعاده التأويلية، إذ لا توجد أدوات محايدة معرفيًّا، كما سبق أن نبّه لذلك الفيلسوف لودفيغ فيتغنشتاين.

تحولات السياسة: من الأيديولوجيا إلى العبث

ينتقل هيرتمانس إلى نقد الوضع السياسي الراهن من خلال رصد ما يسميه الانهيار الأيديولوجي، معتبرًا أن زعماء مثل ترامب وبوتين وأوربان لا ينطلقون من أيديولوجيا، بل من موقف سلوكي انتهازي وصاخب، يختزل السياسة إلى ردود فعل مفاجئة، ويحوّل الكذب إلى استراتيجية تواصلية مقنّعة بالواقعية.

في وصفه لبوتين، يستعير هيرتمانس تشبيهًا قاسيًا: «ميفيستوفيليس السفسطة»، أي تجسيد المكر والمخاتلة، حيث يُكثف الرئيس الروسي لعبة الإنكار الممنهج لما هو قائم (من قصف مدن، إلى تسميم معارضين)، وهو ما يشكّل، في نظر الكاتب، صورة مكثفة لمنطق "ما بعد الحقيقة": ليس مجرد الكذب، بل تصنيع واقع بديل مقنع.

الخطر الأكبر: الانسحاب نحو الذات وتفتت المجال العمومي

يُبدِي الكاتب قلقًا بالغًا من هيمنة النزعة الفردية المفرطة، التي يرى أنها طغت على حركات العدالة الاجتماعية، حتى باتت أشكال النضال -كالوَك، والنزعة الجندرية، والبيئية- متفرقة، تفتقر إلى مشروع سياسي جامع، وتحمل في طياتها خطر الانغلاق داخل "السيرة الذاتية الجمعية"، بدلًا من البناء الجماعي.

يقول: «الشهادات الفردية لا تصنع تغييرًا... بل نحتاج إلى نظرية كبرى جديدة، أيديولوجيا بديلة قادرة على جمع هذه التيارات». فالعالم كما يتشكّل اليوم، لا يمكن فهمه أو تغييره عبر مقاطع تيك توك أو تصريحات فردانية، مهما كانت قوية عاطفيًا».

العودة إلى هايدغر: الأرض بدل العالم

في ختام تحليله، يستعيد هيرتمانس الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر، ولا يرى فيه مفكرًا للكينونة فقط، بل رائد في التفكير البيئي، حيث يدعو إلى بناء علاقة جديدة مع الأرض، لا مع "العالم" بوصفه نتاج الهيمنة التقنية والتوسع. ففي رأيه، التحدي الأكبر هو في أن «نبني الأرض بعالم جديد»، لا أن نواصل تدميرها بعالمنا الراهن.

هنا، يلتقي هايدغر مع برونو لاتور، الذي يرى أن أزمة المناخ ليست بيئية فحسب، بل سياسية بامتياز، إذ تشكل "صراع الطبقات الجديد"، لأن أكثر من سيدفع ثمنها هم المهمشون واللاجئون.

خاتمة: هل ما زال للمعرفة قدرة على المقاومة؟

في سؤال أخير موجه لهيرتمانس: هل لا تزال المعرفة تملك القوة؟ يجيب باستعارة شاعرية: «كل ما له قيمة لا يحمل سلاحًا». المعرفة بطيئة، تتطلب الوقت، الإصغاء، اللغة. أما الشعوبيون والانتهازيون، فهم أسرع، وأعلى صوتًا، وأكثر قدرة على التسلل إلى الوعي العام.

يرى الكاتب أن العالم المعاصر يعيش تفككًا مركبًا: فقد الثقة، انهيار المرجعيات، عنف المناخ، انفجار الذاتية، وانتكاس القيم. ومن وسط هذا الركام، يطالب هيرتمانس -لا باليأس- بل بإعادة بناء مشروع أيديولوجي متكامل، عقلاني، عادل، وإنساني، يستعيد روح التنوير، ويواجه ظواهر "الما بعد": ما بعد الحقيقة، وما بعد السياسة، وما بعد الإنسان.

4

العصبنة: الرواية المظلمة للعولمة

rfi

الجريمة المنظمة: جغرافيا جديدة للقوة في عالم متغير

تُعد الجريمة المنظمة اليوم ظاهرة عابرة للحدود، تشكّل نظامًا موازنًا للسلطة التقليدية في كثير من مناطق العالم، وتعكس تحولات عميقة في مفاهيم السيادة والنفوذ. لم تعد هذه الجريمة مقتصرة على العصابات المحلية أو الشبكات السرية، بل أصبحت فاعلًا جيوسياسيًّا واقتصاديًّا يتقاطع مع الدولة والمؤسسات القانونية والمالية. دراسة هذا التحول تمثل ضرورة لفهم مستقبل العلاقات الدولية وموازين القوى، كما ناقش ذلك برنامج "جيوسياسة" عبر استضافة نخبة من المختصين في القانون والاقتصاد والسياسة الجنائية.

إشكالية المصطلح وحدود التصنيف القانوني

يُثير مصطلح "الجريمة المنظمة" جدلًا كبيرًا على المستويين القانوني والسياسي. فقد رأى بعض الخبراء، مثل سيرج سور، أن هذا المفهوم مضلل قانونيًّا وغير دقيق، إذ إنه لا يُراعي التنوع الكبير في أشكال التنظيمات الإجرامية. ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن هذا النوع من الجريمة يُعرّف على أنه نشاط تقوم به جماعة مكونة من ثلاثة أشخاص على الأقل، بهدف الربح من خلال أفعال جرمية جسيمة. غير أن هذا التعريف القانوني يظل قاصرًا أمام تنامي التعقيد البنيوي والتنظيمي لتلك الكيانات.

من هنا، ظهرت مصطلحات بديلة مثل:

- "المنظمات الإجرامية العابرة للحدود"
- "الجغرافيا الجنائية"
- "المافيات العالمية"

وهي مصطلحات تُراعي الطبيعة المركبة لهذه التشكيلات التي تتشابك أحيانًا مع مؤسسات رسمية، وتؤثر في الحياة العامة عبر الاقتصاد، السياسة، والإعلام.

بين التوطين والعولمة: ظاهرة هجينة

لم تعد الجريمة المنظمة محصورة في الجغرافيا التقليدية للمافيا كما في صقلية أو كولومبيا. فالتقارير الحديثة تكشف عن صعود عصابات تسيطر على 80% من العاصمة الهايتية بورت أو برانس، وفوضى مخدرات في ضواحي باريس، وروابط وثيقة بين كارتلات المخدرات المكسيكية والمافيا الإيطالية. إلى جانب ذلك، برزت مافيات البلقان وأمريكا الجنوبية كشركاء جدد في شبكة إجرامية عالمية.

هذا الامتداد الجغرافي يُظهر أن الجريمة المنظمة تستفيد من منطق العولمة: تُوظّف التكنولوجيا الحديثة، تُعيد تدوير الأموال في النظام المصرفي العالمي، وتتعاون أحيانًا مع مسؤولين سياسيين لتحقيق مصالح متبادلة. بل إنها، كما لاحظ بعض الخبراء، تقترب في تكوينها من الشركات المتعددة الجنسيات.

الجريمة والاقتصاد: تفكيك الاقتصاد الرمادي

تشير الباحثة كلوتيلد شامبيراش إلى أن الجريمة المنظمة أصبحت جزءًا من "الاقتصاد الرمادي"، وهو منطقة التماس بين المال القذر والمال النظيف. فقد أُدرجت عائدات تجارة المخدرات ضمن الناتج المحلي الفرنسي بناءً على توصيات من مكتب الإحصاء الأوروبي، ما يعكس صعوبة فصل الاقتصاد الرسمي عن الأنشطة غير المشروعة.

تغسل المافيات أموالها من خلال شركات الشحن الدولية، القطاع العقاري، وأسواق العمل، بل وتجد في بعض البنوك الكبرى شريكًا متغاضيًا عن التحويلات المشبوهة. هذه التفاعلات تُنتج ما يُعرف بـ"شبكات المصالح الرمادية"، حيث يصعب التمييز بين المشروع وغير المشروع.

تحولات في بنية المافيا: من العنف إلى التعاون

لم تعد المافيات تعتمد فقط على العنف المباشر، بل بدأت تتبنى عقلية السوق المفتوح والتحالفات العابرة للحدود. فقد أصبحت العصابات تتبادل الخدمات عبر تطبيقات مشفّرة مثل EncroChat وSky ECC، ما يدل على وجود مستوى عالٍ من التنظيم والتنسيق التقني.

ومن أبرز النماذج الحديثة، تحالف مافيا كالابريا الإيطالية مع المنظمة البرازيلية PCC، في خطوة تعكس تقاربًا في الأهداف والأساليب، وتحولًا من الصراعات الداخلية إلى التخصص وتقاسم الأدوار ضمن بنية شبكية غير مركزية.

الاتجار بالبشر: الجريمة العابرة للإنسان

يمثل الاتجار بالبشر أحد أكثر أشكال الجريمة المنظمة فظاعة وتعقيدًا. يميز الخبراء بين:

- الاتجار بالبشر الذي ينطوي على الاستغلال المباشر، كالدعارة والعمل القسري.
- تهريب المهاجرين، الذي يقتصر على النقل غير القانوني من دون استغلال مباشر.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى وجود 50 مليون إنسان يعيشون في ظروف شبيهة بالعبودية الحديثة. الأخطر أن هؤلاء الضحايا غالبًا ما لا يُكتشفون، ما يمنح المجرمين حرية حركة كبيرة ويُصعّب الملاحقة القضائية.

الجريمة السيبرانية: الوجه الرقمي للمافيا

برغم أن تجارة المخدرات لا تزال النشاط الأكثر ربحًا، فإن الجرائم السيبرانية أصبحت ساحة مركزية للجريمة المنظمة. من بين الأنشطة البارزة:

- اختراق البنوك وسرقة البيانات.
- التجارة في الهويات الرقمية.
- الابتزاز عبر الفيروسات الموجهة.
- استخدام العملات المشفّرة لغسل الأموال.

تتميّز هذه الجرائم بأنها غير دموية، لكنها بالغة الفاعلية والتخفي. وهذا ما يجعلها من التحديات الكبرى التي تواجهها الأنظمة القضائية والأمنية في العصر الرقمي.

الدولة كفاعل مزدوج: بين التواطؤ والعجز

طرحت الحلقة تساؤلات جوهرية حول علاقة الدولة بالجريمة المنظمة. ففي دول مثل هايتي، الدولة شبه غائبة عن المشهد الأمني، بينما في فنزويلا أو سوريا، يُشتبه في أن بعض الأجهزة تتواطأ مع العصابات، أو تُنتج الجريمة بنفسها كما في ملف الكبتاغون.

هذا التعقيد يطرح إشكاليات بنيوية: هل الدولة ضحية، أم شريك، أم متواطئ؟ وهل يمكن فهم الجريمة المنظمة من دون تحليل بنية السلطة نفسها؟

خاتمة: نحو رؤية متعددة الأبعاد

تُظهر المؤشرات أن الجريمة المنظمة لم تعد انحرافًا عن النظام، بل أصبحت جزءًا من توازناته. لم تعد الدولة وحدها تملك وسائل القوة والشرعية، بل باتت تتقاسم الفضاء العام مع فاعلين من خارج القانون يمتلكون المال والسلاح والتأثير.

ومن ثم، فإن مواجهتها لا تقتصر على البعد الأمني، بل تتطلب مقاربة شاملة تشمل:

- تعزيز التعاون الدولي.
- تتبع التدفقات المالية العابرة للحدود.
- مراجعة السياسات الاقتصادية التي تسمح بتدوير المال القذر.
- تفكيك التواطؤ البيروقراطي والسياسي مع شبكات الجريمة.

في نهاية المطاف، صعود الجريمة المنظمة يعكس أزمة في بنية النظام العالمي، ويجعل من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم السيادة، الشرعية، والعدالة في عصر باتت تتحكم فيه الشركات والعصابات أكثر من الدول.